المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

24/03/2014

Maroc : Le CNDH appelle les députés à accélérer l'adoption de deux conventions internationales

Deux conventions internationales hautement capitales pour l'image du Maroc à l'étranger, moisissent, depuis près d'un an et demi, à la Chambre basse du parlement. En vue de mettre un terme à cette situation, le CNDH entre en jeu et appelle les députés à accélérer la cadence pour les adopter. Le délai pris pourrait s'expliquer par le fait que ces conventions permettront aux marocains de porter plainte contre l'Etat devant l'ONU

Le CNDH exige de la Chambre des représentants l'adoption de deux protocoles facultatifs accordant davantage de droits aux Marocains. Le premier concerne la Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes alors que le deuxième est relatif au Pacte international sur les droits politiques et civils. Une approbation des deux textes renforcerait le crédit du royaume à l'étranger, notamment après la décision du conseil des ministres de mettre un terme au **passage des civils devant les juridictions militaires**.

Les protocoles sont à la 1er Chambre depuis plus d'un an

Le Conseil national des droits de l'Homme estime que tout retard enregistré dans le processus de l'adoption serait embarrassant pour le Maroc devant ses partenaires internationaux, et notamment l'Union européenne.

D'ailleurs, la Chambre basse est hautement concernée par ce dernier argument. Il faut rappeler que l'Assemblé parlementaire du conseil de l'Europe lui avait accordé, le 21 juin 2011, le statut de « partenaire pour la démocratie ». Un titre qui exige de remplir les engagements figurant dans le Plan des priorités 2012-2014. Toutefois, ils semble que les députés ne partagent pas les mêmes préoccupations du CNDH, laissant trainer les deux protocoles à la Commission des Affaires étrangères, depuis voilà plus d'un an.

Pour mémoire, le gouvernement Benkirane avait donné son feu vert, en novembre 2012, aux protocoles en question, mais sans grand enthousiasme puisqu'il n'avait pas établi d'agenda précis pour leur passage au parlement. C'est en vue d'accélérer les choses que le CNDH a pris l'initiative d'interpeller, dans une lettre, la présidence de la Chambre des représentants sur ce sujet.

Des plaintes de particuliers contre l'Etat marocain seraient possibles

Dans son article 2, **le protocole facultatif** sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes accorde aux victimes le droit de recourir au Comité pour l'élimination de la discrimination à l'égard des femmes (CEDAW) en vue de présenter leurs doléances contre l'Etat marocain. Il s'agirait d'une aubaine pour les associations féministes et d'une perspective que redoutent certains députés, appréhendant un raz-de-marée de plaintes en provenance du Maroc audit Comité.

Mieux encore, les autorités marocaines sont tenues de fournir « dans un délai de six mois » des explications écrites « apportant des précisions sur l'affaire qui fait l'objet de la communication, en indiquant le cas échéant les mesures correctives qu'il a prises », exige l'alinéa 2 de l'article 6.

Même son de cloche auprès du **deuxième protocole** facultatif du Pacte international sur les droits politiques et civils. Son 1er article souligne clairement la compétence de son Comité pour « recevoir et examiner des communications émanant de particuliers relevant de sa juridiction qui prétendent être victimes d'une violation, par cet Etat partie ».

http://www.yabiladi.com/articles/details/24301/maroc-cndh-appelle-deputes-accelerer.html

العلم

هل الرميد لايثق في تقارير النقابة الوطنية للصحافة المغربية ويعتزم وضع كاميرات أمام البرلمان؟

الصبار ينتظر الخلفي بخصوص قانوني العنف ضد النساء والعاملات المنزليات

الرباط: عزيز اجهبلي 22/02/21

أغلب الذين تابعوا الحلقة الأخيرة لبرنامج «مباشرة معكم»، حلقة يوم الأربعاء الماضي يلاحظ، في تساؤل عن مدى شرعية ومدى قانونية ما أثاره وزير العدل السيد مصطفى الرميد من خلال الإعلان عن أنه التقى بوزير الداخلية في مكتبه وطلب منه بأن تكون التظاهرات، والوقفات الأحتجاجية موثقة سمعيا وبصريا.

وقال وزير العدل في الحلقة التلفزية ذاتها إنه تكلم مع وزير الداخلية بشأن أن تصبح جميع التدخلات الأمنية في التظاهرات موثقة، مؤكدا أنه سيتم تثبيت كاميرات في أماكن التظاهرات، وربما يعني أن تكون هذا الكاميرات أمام البرلمان.

واعتبر هذا المطلب جماعيا وأن تكون هذه الكاميرات بكافة الشوارع، وستقوم بتصوير الحالات التي يمكن الرجوع إليها عند الحاجة، واعتبر ذلك حرصا على أن تصبح كافة التدخلات الأمنية مضبوطة، وطلب من الصحفيين أن يتحملوا مسؤولياتهم في وضع شكايات حين الاعتداء عليهم.

وفي هذا الإطار قال محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان في البرنامج ذاته، إن تعنيف الصحافيين ظاهرة موجودة في المجتمع المغربي ولو أنها غير ممنهجة لكنها تعتبر واقعا ملموسا نلاحظه بين الفينة والأخرى، ودعا الصبار إلى التغلب عليها، في إطار الحق في المعلومة والحق في الخبر.

وأوضح الصبار أن المجلس الوطني لحقوق الانسان ينتظر وزير الاتصال مصطفى الخلفي فيما يتعلق بإحالة القانون المتعلق بالعنف تجاه النوع الاجتماعي، كما لم يحل القانون المتعلق بالعاملات والعاملين المنزليين على المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وبالعودة إلى التقرير السنوي للنقابة الوطنية للصحافة المغربية (ماي 2012 - ماي 2013)، أكدت النقابة تزايد الاعتداءات الجسدية على الصحافيين، حيث سجلت النقابة خلال الفترة التي يشملها التقرير، ازديادا مضطردا لحالات الضرب والتنكيل والمضايقات والسب والتهديد ومنع الصحافيين المصورين من القيام بعملهم، واحتجاز من طرف رجال الأمن لآلات التصوير ومختلف الضغوطات التي تعتبر انتهاكا لحرية الصحافة.

وأشارت النقابة إلى أنه في كل مرة يحصل فيها اعتداء على الصحافيين، تعبر النقابة عن تنديدها بهذا الفعل المنافي للقانون، وتؤكد تضامنها مع المعتدى عليهم، بل وتنظم التظاهرات الاحتجاجية، بالإضافة إلى كل هذا تكاتب السلطات المعنية من وزارة العدل والحريات ووزارة الاتصال ووزارة الداخلية والإدارة العامة للأمن الوطني.

وصلة بالموضوع فإن النقابة الوطنية للصحافة المغربية تعتبر الأعتداء على الصحافيين أثناء أداء مهامهم انتهاكا للقانون الأساسي للصحافي المهني ولمختلف القوانين المؤطرة للصحافة والإعلام، وإن مختلف هذه القوانين تعترف بحق ممارسة هذه المهنة، أي تقصي الأخبار ونشرها وبثها وإذاعتها عبر الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية والإلكترونية، وبالإضافة إلى الإعتراف بمهنة الصحافة، فإن القوانين المغربية تمنع على الموظفين، ومنهم رجال الأمن القيام بضرب وتعذيب المواطنين.

Conseil national des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الانسان ببني ملال يدخل على الخط و يطالب السلطات بمنع "عرض البيع" للمعتصم بوعدود

بعد التصعيد الغير مسبوق للمعتصم مصطفى بوعدود وعرض نفسه للبيع بالشارع العام أمام زوجته وأبنائه احتجاجا على ما اسماه تعسفات القائد ، هذا الشكل الجديد من الاحتجاج وصفه البعض بالطريقة "البوعديدية" الخاصة بمصطفى بوعدود بحيث أثارت الخطوة زوبعة وجدلا واسعا في اوساط الرأي العام .

وعلمت "كود" من مصادرها المجلس الوطني لحقوق الانسان دخل على الخط حيث طالب رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان ببني ملال علال البصراوي من السلطات بالتدخل العاجل لفتح حوار مسؤول مع المعتصم بوعدود ومنعه من عرض بيع نفسه بالشارع العام نظرا لتنافي هذه الخطوة الاحتجاجية الغير مسبوقة مع المواثق والاتفاقات الدولية المتعلقة بالإتجار بالبشر والتي تمنع الأشخاص من الاتجار في أنفسهم ، ولكون ما أقدم عليه بوعدود بعرض البيع أمام أبنائه سيؤثر على نفسيتهم.

وفي خطوة أخرى وضع بوعدود صندوقا اسماه "صندوق الدعم " من أجل دعم المواطنين له ماديا وهي الخطوة التي لقيت تجاوبا كبيرا من طرف المواطنين الذين يترددون عليه بشكل كثيف وينتظرون جديد مفاجأته التي وعدهم بها .

http://www.goud.ma/m/goud_964.html

بوعدود يثير جدلا ومجلس حقوق الإنسان يطالب السلطات بمنع ''عرض البيع''

خلفت الخطوة الاحتجاجية التي أقدم عليها مصطفى بوعدود نهاية قبل يومين، ردود فعل متباينة، لكن الأهم أنها خطوة لم يتمكن أحد من تجاهلها، حيث عرفت صوره مشاركات وتداولا على نطاق واسع جدا، وتلقت تعليقات مختلفة، فيما دخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان على الخط وطالب بوقف الاحتجاج.

وبينما تناقلت عدة مواقع الكترونية خبر ''مواطن يعرض نفسه للبيع ببني ملال'' يتوقع أن تتناقل قصته أو صوره على الأقل المنابر الورقية مطلع الأسبوع القادم، حيث اعتبرت خطوة عرض النفس للبيع من أقسى الصور الصادمة للاحتجاجات التي يعرفها المغرب.

وبينما خلف الخبر وصور مصطفى بوعدود جدلا واسعا، دخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان على الخط، حيث عبر علال بصراوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان عن رفضه لهذا الشكل الاحتجاجي الذي يعد مسا بكرامة الإنسان، ويتعارض مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

وطلب علال بصراوي في اتصال مع ملفات تادلة من ''السلطات أن تفتح حوارا مع المواطن الذي يحتج ببني ملال أمام مقر البريد''، كما طالبا في نفس الوقت بالتدخل لمنع الشكل الاحتجاجي المتعلق بعرض البيع، وقال بصراوي ''على السلطات أن تتدخل لمنع الشكل الاحتجاجي المتعلق بعرض البيع، نحن لا نتحدث عن اعتصامه السلمي بل نتحدث فقط عن عرض البيع الذي يجب أن يتوقف''.

وحول دواعي طلبه تدخل السلطات لمنع عرض بيع بوعدود، قال بصراوي: ''هذا الشكل الاحتجاجي يخالف الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاتجار بالبشر والتي تمنع على أي شخص أن يتاجر بنفسه أو بغيره، سواء بشكل كلي أو عن طريق بيع الأعضاء البشرية''.

وأضاف بصراوي أن ''عرض البيع'' يتم أمام أبناء المعني وهو ما سيخلف آثارا نفسية لديهم كما أنه يتم في الشارع العام وأمام عدد من الناس بينهم أطفال، وهذا أمر غير مقبول.

وردا على سؤال وجهناه له، أكد بصراوي أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تدخلت لدى السلطات وطلبت منها أن تفتح حوارا مع المعني بالأمر، وطلب من المحتجين أن يشكلوا لجينة وأن يتقدموا بطلبات مؤازرة وملتمسات إلى اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان يبينون الخروقات التي طالتهم، مؤكدا استعداد اللجنة للتدخل.

المغرب: مناهضة العنف ضد النساء محور يوم دارسي

شكل موضوع "مناهضة العنف ضد النساء" محور يوم دراسي نظمته خلية التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بمحكمة الاستئناف واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان.
ويأتي تنظيم هذا اليوم الدراسي، الذي ساهمت فيه هيئات من المجتمع المدني، رغبة من الجهة المشرفة في المساهمة في إثراء النقاش حول مشروع قانون مناهضة العنف ضد النساء، والسعي إلى تعزيز التقدم الذي أحرزه المغرب في مجال دعم مكانة النساء والفتيات في المجتمع وتحسين أوضاعهن التي تم توسيع نطاقها بموجب المقتضيات المتقدمة لدستور 2011، وذلك عبر مقاربة حقوقية وقانونية وقضائية.
واعتبرت المداخلات في هذا اليوم أن تمتع النساء بالحقوق التي يكفلها الدستور ومدونة الأسرة وباقي التشريعات ذات الصلة، يحتاج إلى "مقاربة قانونية وميدانية وتحسيسية وتربوية" للحد من الإفلات من العقاب لمرتكبي العنف ضد النساء، مبرزة أن مناهضة هذا العنف يقتضي اعتماد مقاربة شمولية ومنهجية وانخراط كل القطاعات التي لها ارتباط بقضايا النساء والأطفال والأسرة، ووضع استراتيجية وطنية وخطة عمل بناء على نتائج بحوث ميدانية تتوخى بالأساس تجريم كافة أنواع وأعمال العنف الممارسة ضد النساء.
وأكدت المداخلات أن المغرب يجب أن يستفيد من تراكماته وتجاربه المؤسساتية والمدنية الرائدة والطفرة الديمقراطية والحقوقية التي حققها المغرب خلال العشرية الأخيرة، والتي يمكن أن تتوج باعتماد قانون مناهضة العنف ضد النساء، الذي تقدمت به الحكومة، وفقا للإطار المرجعي والمفاهيمي الدولي للعنف ضد المرأة، ومن شأن ذلك أن يضمن الحماية للمرأة المعنفة ويساهم في تمكين المرأة من التمتع بحقوقها وحرياتها الأساسية كعنصر أساسي في منظومة المجتمع والأسرة.
ودعت المداخلات إلى انخراط كل الفعاليات المؤسساتية والمدنية ودعمها للمشروع الحكومي المتعلق بمحاربة العنف باعتبار أن المشروع يمثل إطارا استراتيجيا ومركزيا ومسؤولية مشتركة بين مختلف الفاعلين، مشددة على أن تحقيق المساواة وتقوية الديمقراطية وتفعيل الدستور لا يمكن أن يتأتى دون التعبئة الشاملة لمناهضة ظاهرة العنف، التي تحول دون تقدم المجتمع بشكل وازن ومستدام.
وتضمن برنامج اليوم الدراسي ثلاث مداخلات همت "واقع العنف ضد النساء والإفلات من العقاب" و"العنف الرمزي كآلية لإقصاء النساء" و"المقاربة القضائية والقانونية للعنف ضد النساء .. خلية العنف نموذجا"، كما تم بالمناسبة تقديم مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول مشروع قانون العنف ضد النساء، وتقديم مذكرة ربيع الكرامة حول مشروع القانون ذاته.
وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قدم، يوم سادس مارس الجاري، مذكرة للمساهمة في النقاش حول مشروع قانون مناهضة العنف ضد النساء تقترح العديد من التوصيات المرتبطة بشكل خاص ب"الإطار المرجعي والمفاهيمي الدولي للعنف ضد المرأة ومسؤولية الدولة في محاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي وزجر العنف العمدي والمعاقبة عليه وحماية حقوق الضحايا والناجيات من العنف وضمان ولوجهن للعدالة وخدمات التكفل وتدابير الحماية والوقاية".

http://www.amanjordan.org/pages/news/arab_news/12335.html

يوم دراسي حول مناهضة العنف ضد النساء

احتضنت رحاب محكمة الاستئناف بتطوان خلية التكفل بالنساء ضحايا العنف بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الانسان لجهة طنجة تطوان يوم الاربعاء 19مارس 2014 على الساعة العاشرة صباحا يوما دراسيا ناقش ظاهرة العنف ضد النساء.وتم تقديم مشروع القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء على انظار جمعيات المجتمع المدني ووسائل الاعلام والفعاليات الامنية والصحية والتربوية الحاضرة لاغناء الحوار والخروج بخارطة طريق كفيلة بمحاربة هذه الافة.

وقد تراس هذه الصبيحة العلمية السيد نائب وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية واطره الوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بتطوان ونائبه وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بشفشاون وباحثة واستاذة علم الاجتماع السيدة الزهرة الخمليشي ومحامون من هيئة طنجة وتطوان.وقد مثل الجماعة الحضرية في فعاليات هذا اللقاء الناشطة الحقوقية الاستاذة الزهرة اعريبو رئيسة قسم الشؤون الادارية والقانونية والحالة المدنية.

واشتمل جدول اعمال هذا المنتدى على عروض تناولت بالدرس والتحليل واقع العنف ضد النساء والافلات من العقاب والعنف الرمزي كالية لاقصاء النساء والمقاربة القضائية والقانونية للعنف ضد النساء خلية العنف نموذجا وتقديم مذكرة المجلس الوطني لحقوق الانسان حول مشروع قانون العنف ضد النساء وتقديم مذكرة ربيع الكرامة حول مشروع قانون مناهضة العنف ضد النساء.

في البداية تم التذكير بالمواثيق والاعراف الدولية التي تناهض العنف ضد النساء كالمؤتمر العالمي لحقوق الانسان المنعقد بفيينا عام 1993والذي اقر ان العنف ضد المراة يشكل انتهاكا لحقوق الانسان الاساسية.وكذا قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة بشان تكثيف الجهود للقضاء على كافة اشكال العنف ضد المراة سنة 2012.

ولقياس حجم الظاهرة يكفي الاطلاع على البحث الوطني الذي انجزته المندوبية السامية للتخطيط سنة2009 الذي خلص الى كون 6 ملايين امراة مغربية تعرضن لشكل من اشكال العنف خصوصا العنف النفسي .والنساء في المناطق الحضرية يتعرضن بشكل اكبر للعنف في الاماكن العمومية بينما النساء القرويات هن اكثر عرضة للعنف الزوجي والاسري..وقد تم تقسيم العنف الى اربع انواع الجسدي والنفسي والاقتصادي والرمزي .وفي ذات السياق قدمت الاستاذة الزهرة الخمليشي عرضا حول العنف الرمزي الذي اعتبرته خفيا يمارس في اطار المؤسسات التي تكرس الهيمنة الذكورية ويعتبرالفوارق بين الرجال والنساء من المسلمات وغير قابلة للتغيير.واستشهدت المحاضرة بحرمان النساء من المشاركة السياسية بذريعة الكفاءة.فالدولة مدعوة لتحمل مسؤوليتها بتغيير الصورة النمطية الذي يكرسها المجتمع وبعض وسائل الاعلام.كما تم تقديم الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء والتي اظهرت محدودية التدابير.وقدمت عدة اقتراحات كضرورة تبني مقاربة قضائية تتبنى عقوبات بديلة واقرار نظم معالجتية كالوساطة والصلح وادخال تعديلات على مدونة الاسرة وحتمية اشراك المجتمع المدني.

وتم عرض تحالف ربيع الكرامة المشكل من الجمعيات والذي ينادي بتفعيل المادتين 19و164 من الدستور وتفعيل التزامات المغرب في الاتفاقيات الدولية.

بعد ذلك فتح باب النقاش حيث تم المناداة بمشروع قانون فعال لاحتواء ظاهرة العنف وتفعيل قانون التحرش واحداث مراكز للاستماع والمواكبة اللوجيستيكية واعتماد المقاربة الوقائية في محاكم الاسرة.بالنسبة للميدان الصحي يجب اعتماد برنامج واضح بفريق عمل متخصص لا ستقبال الضحايا ومواكبتهم.كما تم التطرق لتكثيف الدورات التكوينية لضباط الشرطة القضائية للاستماع للنساء المعنفات.كما تم التساؤل حول مصير النساء في وضعية اعاقة.

وبناءا عليه يجب توفر ارادة سياسية حقيقية لتفعيل هذه المقتضيات وذلك عبرتعبئة الموارد البشرية والمالية لان معالجة العنف هو احد مداخل الديموقراطية واحد رهانات التنمية المستدامة.

http://www.tetouan.ma/ar/news.php?id=1570

المغرب ينجح في الترويج لمقترح الحكم الذاتي

أعلن المغرب، مؤخرا، عن إجراءات "لضمان حماية واحترام حقوق الإنسان" في إقليم الصحراء المغربية، وذلك عشية اقتراب موعد تجديد مهمة بعثة الأمم المتحدة إلى الصحراء.

وتتعلق هذه الإجراءات "بتعيين نقاط اتصال دائمة ومخاطبين محددين داخل الوزارات المعنية بشكل أكبر بشكايات المواطنين، وتحديد مدة معينة للإجابة عنها في مدة أقصاها ثلاثة أشهر، مع العمل على نشر الردود المتعلقة بها".

وصدرت هذه المقترحات عن "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" المكلف دستوريا "بضمان حماية واحترام حقوق الإنسان على الصعيد الوطني".

ويتزامن الإعلان عن هذه الإجراءات مع اقتراب تجديد مهمة البعثة الأممية "مينروسو" إلى الصحراء المغربية في أبريل القادم، وتقديم كريستوفر روس، المبعوث الشخصي للأمين العام الأممي إلى الصحراء، تقريره السنوي عن عمل البعثة والأوضاع الحقوقية في الصحراء المغربية.

وتنتشر بعثة للأمم المتحدة في الصحراء منذ 1991، وفي أبريل 2013 مدد مجلس الأمن الدولي مهمتها.

وتأتي هذه التطورات تزامنا مع ما تشهده مبادرة الحكم الذاتي المغربية من قبول واسع من طرف العواصم الدولية ومراكز صنع القرار كواشنطن وباريس.

وكان المغرب قد تقدم في أبريل 2007، بمبادرة للحكم الذاتي تتعلق بالصحراء المغربية، حظيت بإشادة مجلس الأمن في شهر أكتوبر 2007، باعتبارها حلا وسطا وواقعيا، ومنسجما مع مقتضيات الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ومبدأ حق تقرير المصير.

كما لاقى هذا المقترح، صدى إيجابيا في العديد من العواصم المؤثرة في القرار الدولي (واشنطن وباريس)، باعتباره خطوة واقعية لحل الأزمة.

ويقول مراقبون إن المملكة المغربية قد حققت نجاحا كبيرا في تسويق مبادرة الحكم الذاتي وبالتالي تقلص عدد الدول التي تعترف بـ"البوليساريو" إلى أقل من 30 دولة بعد أن فاقت 85 دولة قبل عشرين سنة.

وبإعلان عدد مهم من الدول اللاتينية والأفريقية كالباراغواي وبنما والأورغواي وهايتي وجزر موريس وغيرها في السنة الماضية رسميا سحب اعترافها بالبوليساريو تكون أطروحة الانفصال قد دخلت مرحلة الاحتضار الفعلي.

وتسارعت وتيرة سحب الاعتراف بالبوليساريو والذي تتحكم في خيوطه الجزائر بشكل كبير منذ نهاية سنة 2008 وهو ما يعكس قوة المكاسب الجديدة في ملف الوحدة الترابية للمملكة التي راكمتها الديبلوماسية الرسمية.

وتضافرت الجهود السياسية للأحزاب المغربية على اختلاف توجهاتها وأنشطة المجتمع المدني في المغرب مع التحركات الملكية لجعل قضية الصحراء القضية الأولى للمغاربة، ما خلق دينامية داخلية لمواجهة مناورة خصوم الوحدة الترابية.

ويقول متابعون لقضية الصحراء إن المغرب يتجه تدريجيا نحو تغيير موازين القوى داخل الموقف الدولي عامة والأفريقي خاصة إزاء هذا الملف، وهو ما قد يؤدي إلى موقف مواز ومخالف لموقف الاتحاد الأفريقي الذي يعترف بما يسمى بـ"البوليساريو" بما قد يكون لذلك من أثر لحلحلة هذا الملف الذي يعتبر أحد أخطر القضايا التي تواجه القارة الأفريقية وتعيق وحدتها على قاعدة صلبة بما فيها جهودها للتنمية ومغالبة الفقر وآثاره.

وفي أكتوبر الماضي طرحت قضية الصحراء المغربية للمناقشة أمام اللجنة الرابعة للأمم المتحدة في نيويورك، وسط مواقف دولية ركزت على إبراز ايجابية مبادرة الحكم الذاتي كحل لمشكلة الصحراء المغربية. واستمعت اللجنة الرابعة للأمم المتحدة في نيويورك إلى الكثير من المتدخلين في هذا الشأن من مختلف التخصصات، إضافة إلى منظمات أجنبية غير حكومية، حيث سجلت اقتناعا من الحاضرين ، بواقعية مبادرة الحل المغربي المتمثلة في الحكم الذاتي الموسع والتي أعطاها مجلس الأمن الدولي التوصيف الذي تستحقه كمبادرة جادة وذات مصداقية.

الأحزاب المغربية تركت خلافاتها جانبا لتنخرط في خدمة القضية الأولى للمغاربة

وجاء رأي خافيير بيريز دي كوييار الأمين العام السابق للأمم المتحدة في هذا الصدد، ليؤكد أن الانفصال لا يمكن أن يكون حلا عمليا في قضية الصحراء باعتباره يشجع انفصالها عن جغرافيتها وتاريخها المغربي.

وأشارت منظمة «تيتش ذو تشيلدرن أنترناشيونال» الأميركية غير الحكومية، أمام اللجنة إلى تأزم الوضع الأمني، وانتهاك حقوق الإنسان في مخيمات تندوف التي تقع تحت سيطرة البوليساريو، في أعلى مستويات الجريمة ضد الإنسانية.

وفي نوفمبر الفائت ربحت المغرب رهانا استراتيجيا عبر حملة دبلوماسية قادها العاهل المغربي محمد السادس للتأكيد على أن حل الحكم الذاتي الموسع في الصحراء الذي تقترحه الرباط هو المدخل لأية تفاهمات بشأن الصحراء واستقرار المنطقة.

وأظهرت المملكة المغربية تفاعلا مع المؤثرات المتغيرة عالميا على كافة الأصعدة في علاقاتها مع الحلفاء والمنافسين والخصوم، لكن مع ثبات في الرؤية الدبلوماسية بعيدة المدى التي نجحت في ترجمة توجهات الرباط الاستراتيجية في قضية وحدة التراب المغربي.

http://nilecss.com/?p=11670

وفي هذا السياق تكللت زيارة الملك محمد السادس لواشنطن بالنجاح في حمل الإدارة الأميركية على توضيح موقفها من قضية الصحراء المغربية ومقترح حل الحكم الذاتي.
وبالعودة إلى الأساس الذي بني عليه الحل المغربي نجد الرغبة الأكيدة للمملكة المغربية وحرصها على بناء قناة تواصل للخروج من الجمود الذي وُضِعَتْ فيه قضية الصحراء بفعل عراقيل خصوم الوحدة الترابية.
وأكدت على هذا التوجه عدة مؤسسات عالمية وشخصيات كبيرة ودول عديدة آمنت بأن خطة المغرب في دفاعه عن الوحدة الترابية وعدالة قضيته الوطنية يتسم بالاستمرارية والجدية مرتبطا بالتصور الواقعي للعاهل المغربي المبني على قيم والتزامات دستورية ودينية وقانونية.
وتميزت دبلوماسية الرباط في عملها الدؤوب للمحافظة على استقلالية القرار السياسي بـ"الواقعية" والذهاب بعيدا نحو بناء مستقبل يجعل من الجانب الاقتصادي والحقوقي والسياسي والثقافي للمملكة خادما للاستقرار والتنمية بأقاليمها الجنوبية. ودحض اعتراف الرئيس الأميركي باراك أوباما بجدية ومصداقية خطة الحكم الذاتي الأطروحة الانفصالية التي تتبناها البوليساريو وراعيتها الجزائر.
واعتبر مراقبون أن الوضوح في الموقف الأميركي تجاه قضية الصحراء سينهي الرهانات الخاسرة التي تعتمدها البوليساريو ومن ورائها الجزائر في تفسير مغاير للموقف الأميركي أو محاولة تحريك منظمات محسوبة على حقوق الإنسان للحصول على مواقف على مقاسها.

La lutte contre les violences faites aux femmes en débat à Tétouan

La ville de Tétouan a abrité, mercredi, une journée d'étude sur la lutte contre les violences faites aux femmes, à l'initiative de la cellule de prise en charge des femmes et enfants victimes de violences à la Cour d'appel de Tétouan.

Cette rencontre, organisée en partenariat avec la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Tanger-Tétouan, vise à enrichir le débat sur le projet de loi contre la violence faite aux femmes, ainsi que sur les moyens de renforcer les acquis du Maroc en matière de promotion du rôle des femmes dans la société et d'amélioration de leur situation, conformément à l'esprit de la Constitution.

Les intervenants lors de cette rencontre ont indiqué que la protection des droits des femmes nécessite «une approche intégrée couvrant les aspects juridique, pédagogique et pratique, avec la participation de l'ensemble des secteurs suivant une stratégie nationale», afin de mettre fin à l'impunité des auteurs des violences contre les femmes.

Les participants ont aussi estimé que le Maroc doit tirer partie de ses acquis en matière de démocratie, de droits de l'Homme et de réforme des institutions et adopter une loi forte pour la lutte contre la violence à l'égard des femmes, conformément au référentiel universel des droits de l'Homme, de manière à protéger les femmes victimes de violences et consacrer la place de la femme en tant que composante essentielle de la société et de la famille.

La journée d'étude a examiné trois axes, à savoir «La violence comme mécanisme d'exclusion des femmes», «La violence à l'égard des femmes et l'impunité» et «L'approche judiciaire et juridique du phénomène à travers l'exemple de la cellule de prise en charge des femmes et enfants victimes de violences».

http://www.aujourdhui.ma/maroc/societe/la-lutte-contre-les-violences-faites-aux-femmes-en-debat-a-tetouan--108636#.UzAIA_l_u_s